



أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

المصادقة على مشروع الأكاديمية الجزائرية للعلوم والمجلس الوطني للبحث العلمي

بن زيان: الهيئتان سترافقان كل القطاعات في تحقيق مجتمع المعرفة

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أن الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها سترافقان كل القطاعات والمؤسسات في تحقيق مجتمع المعرفة والابتكار والتميز والإبداع والتجديد، وتقديم الاستشارة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيات العصرية والمساهمة في تسيير السياسات العمومية ووضع الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية.



صادق نواب المجلس الشعبي الوطني أمس بالإجماع على مشروع القانونين المتعلقين بتنظيم الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها، والقانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.

وقال وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، في كلمة له بعد المصادقة إنه بمصادقة النواب على مشروع النص الأول يكونوا قد وضعوا هذا النص على الصورة التي تماشى مع الأهداف المنوطة بهذه المؤسسة الاستشارية لدى رئيس الجمهورية، والتي هي واحدة من الهيئات الاستشارية التي أقرها دستور 2020 والتي أسدى بشأنها رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ الخامس ديسمبر الماضي أمرا يقضي بتوفير "شروط نجاحها واستكمال تنصيبها" بحسب تنظيمها الجديد من حيث التشكيلة وأدائها وعملها. وأكد الوزير أن هذه الهيئة "سترافق كل القطاعات والمؤسسات في تحقيق مجتمع المعرفة والابتكار والتميز والإبداع والتجديد"، وهي "هيئة تفكير وخبرة واستشارة في مختلف مجالات العلوم والتكنولوجيات العصرية التي تنشط في حقل العلوم والبحث العلمي"، وهي "شريك لمؤسسات الدولة والهيئات العمومية والخاصة بصفتها هيئة مرجعية للاستشارة وتسيير السياسات العمومية

والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية في تقريرها التكميلي تسعة تعديلات على مشروع النص المتعلق بالأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات وتشكيلتها وسيرها ومهامها، وتعديل واحد فقط على النص الثاني. ونشير فقط أن الهيئتين المذكورتين تدخلان ضمن الهيئات الاستشارية التي جاء بها التعديل الدستوري لفتح نوفمبر من عام 2020 والتي تعتبر بمثابة دعامة وهيئات تقدم الاستشارة المطلوبة للجهات التنفيذية المختلفة. وسيناقش أعضاء المجلس الشعبي الوطني اليوم في جلسة علنية مشروع القانون المتعلق بممارسة الحقوق النقابية. إلياس ب

للبلاد- وعلى رأسها رئيس الجمهورية- في تكريس المجلس ضمن مجموعة من الهيئات على غرار الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات، والمجلس الإسلامي الأعلى، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وغيرها. حشد في هذا الصدد على حرص البرلمان على ترقية البحث العلمي خدمة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة. وقد صوت أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان بالإجماع على مشروع القانونين المذكورين لما لهما من آثار في المستقبل على دعم البحث العلمي والمساهمة في تحقيق التطور التقني والتكنولوجي المنشود، ودعم بالتالي التنمية المستدامة في البلاد. وقد أدخلت لجنة التربية

الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية وتوجهاتها. وأبرز أن الأكاديمية تضم في عضويتها أبرز المهارات العلمية وستساهم على العمل في نشر الثقافة العلمية والتقنية وتعميمها من خلال تقريب العلوم والتكنولوجيات من المجتمع باستعمال الدعائم الملائمة، والمساهمة في ترقية الحياة العلمية والتكنولوجية و إنتاج المعارف والمعلومات. وبشأن النص الثاني المصادق عليه وهو مشروع القانون الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه فقد أكد أنه أسهم في إخراج هذا المشروع في نص قانوني يرقى إلى طموحات وآمال الإرادة السياسية للسياسات العليا

بسبب غلق باب الحوار وعدم النظر في المطالب المهنية المرفوعة للعمال «السناباس» تندد بالتضييق النقابي بالجامعات

■ حرية فارج

أصدرت نقابة السناباس المكتب الوطني بيان استنكار وتنديد بالتضييق المنهج على النقابة والنقابيين في بعض ولايات الوطن من بينهم النقابيين بجامعة عنابة بشقيها الخدماتي والبيداغوجي بحسب البيان الذي تحوز آخر ساعة على نسخة منه ومفاده أنه رغم التزام النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي التعليم العالي بالسياسة المنتهجة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المبينة على التشاركية وتغليب لغة الحوار كآلية لحل كل المشاكل للرقى بقطاع التعليم العالي الذي يعتبر بحق القاطرة الأساسية لتنمية وإرساء قواعد الجزائر الجديدة إلا أننا نشهد في الآونة الأخيرة دفعا للخلف من

طرف بعض المسؤولين على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومن إدارات اتخذوا من مناصبهم غطاء لهم لتصفية الحسابات وتكسيم الافواه واعتماد لغة التهديد والترهيب لتشثيت الصفوف وزرع الفوضى والبلبلة وسط العمال مما أدى الى عدم استقرار بعض مؤسسات القطاع ونذكر على سبيل المثال لا الحصر خدمات البلدية، ولاية عنابة بشقيها الخدماتي والبيداغوجي، جامعة تبسة، خدمات عين الدفلة، خدمات غرداية التي وضعت الثقة فيهم لتسييرها وليس العمل على تكسييرها هؤلاء اصحاب الفكر الأحادي الراقضين للتعديدية النقابية الذين نجدهم ينتهجون هكذا ممارسات ضد العمال وممثليهم خاصة وان الوضع

الذي تمر به البلاد لا يسمح البتة بمثل هذه الافعال نتيجة الانهيار الحاد للمقدرة الشرائية مما جعل العامل غير قادر على تلبية اهم احتياجاته الاساسية وكذا غلاء الاسعار والمصاريف الاضافية الباهظة بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا ورغم الظروف الصعبة التي يمر بها العامل والإسفزات التي يتعرض لها الا ان الحس الوطني للموظف بالمخاطر التي تحيط بالبلاد بالإضافة الى جهد النقابة بالتوعية أدى الى عدم الاستجابة لهذه الاستفزات الشاذة وتفويت الفرصة على اعداء القطاع والجزائر ولكن الى متى التحمل والصبر؟ أن نقابة السناباس تدق ناقوس الخطر وتحذر من انفجار الوضع وخروجه عن السيطرة اذا لم

يتم معالجة الأمر بكل حزم من طرف الوصاية باعتبار أن هؤلاء المسؤولين يضربون بتوصيات الوزير عرض الحائط ويخالفون سياسة الوزارة المبينة على الشراكة الحقيقية والحوار الجاد ويدفعون الى تازيم الوضع ان النقابة الوطنية المستقلة للمستخدمي التعليم العالي السناباس تشدد بكل قوة بهذه التصرفات وتدعو الجميع للتصدي لهذه الافعال الغريبة عن القطاع، وتتمسك بحقوقها المشروعة في استعمال كل الطرق للدفاع عن مناضليها خاصة وعمال القطاع عامة كما تدعو كل المنخرطين لرص الصفوف والتجند استعدادا لاي تحرك وفقا للقوانين السارية، العمل النقابي... شرف... الالتزام... مسؤولية.

في دورة فيفري 2022

التحاق أزيد من 3300 متربص ومتربصة بمراكز التكوين المهني بقالة

ل. عز الدين

التحق أزيد من 3300 متربص ومتربصة بمؤسسات التكوين المهني بقالة، برسم دورة فيفري 2022 الاستدراكية موزعين على أكثر من 3000 منصب مفتوح. مديرية التكوين المهني والتمهين بولاية قالة، ضبطت لهذه الدورة بعرض أزيد من 3300 منصب تكويني موزعا على مختلف أنماط وأجهزة التكوين، بنسبة 98 بالمئة منصبا بيداغوجيا عن طريق التمهين، 180 منصبا بيداغوجيا

في التكوين التأهيلي الأولي، 715 منصبا مخصصا للمرأة الماكثة في البيت و160 منصبا في التكوين في الوسط الريفي، كما خصص في نفس الإطار أكثر من 25 منصبا بيداغوجيا في نمط التكوين عن طريق المعابر، 325 منصبا في الدروس المسائية، بالإضافة إلى 228 منصبا في التكوين للفئات ذوي الاحتياجات الخاصة (نزلاء السجون) و76 منصبا في التكوين التعاقيدي، لتنتقل هذه الدورة الاستدراكية للتكوين المهني بولاية قالة من مركز التكوين المهني «أحمد بن مارس

حصاة الأسد منحت للفندقة والسياحة، تلها البناء والأشغال العمومية، ثم الفلاحة، ثم الحرف التقليدية، وأخيرا مهن المياه والبيئة. وفي هذا الإطار، تعمل مصالح التكوين المهني والتمهين بقالة على كيفية إقناع الشباب للتوجه إلى هذه القطاعات، لاسيما أن الجهود تتضاعف من دورة إلى أخرى، بالتنسيق مع مختلف القطاعات والمديريات من «أنام»، «أوبيجي»، «الموارد المائية»، السكن، السياحة والغرف الصناعية والفلاحة وكذا كل الشركاء الاقتصاديين...

بسبب الأوضاع المتردية ومعاناة الطالبات بالإقامة «البوني 1»

المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي تطالب ببقاء مع مدير الخدمات الجامعية

■ حورية فارح

المنظمة قد نددت بسياسة اللامبالاة وعدم تحرك الإدارة بالرغم من رفع العديد من الانشغالات الخاصة بطالبات الإقامة الجامعية 3000 سرير- البوني 1- وغلق باب الحوار ولهذا فإنها تطالب مدير الخدمات الجامعية عنابة وسط بالتدخل من خلال عقد اجتماع لمناقشة كل الانشغالات والنقائص المطروحة على مستوى تلك الإقامة.

جلسة عمل مع مدير الخدمات الجامعية ومدير الإقامة وكذا المسؤولين من أجل إيجاد حلول جذرية لمختلف المشاكل التي تتخبط فيها الطالبات وكذا النقائص الموجودة على مستوى الإقامة وهذا بحسب الطلب الذي أرسلته المنظمة إلى مدير الخدمات الجامعية عنابة وسط للمطالبة بعقد جلسة عمل وتحصلت آخر ساعة على نسخة منه، كما أن

بالإقامة وقد جاء هذا الطلب بعد رفع المنظمة للعديد من التقارير بخصوص الأوضاع المزرية والمتردية التي تعيشها الطالبات داخل الإقامة الجامعية 3000 سرير-البوني 1- ولكن بدون جدوى وعلى خلفيته تلقت المنظمة أيضا العديد من الشكاوى من طرف الطالبات المقيمات بالإقامة الجامعية وكما أكدت المنظمة أن الهدف من المطالبة بعقد

طالبت المنظمة الوطنية للتضامن الطلابي الأمانة الولائية عنابة من مدير الخدمات الجامعية عنابة وسط بضرورة عقد جلسة عمل لمناقشة الوضعية العامة للإقامة الجامعية 3000 سرير «البوني 1» وهذا بحضور مدير الإقامة ورؤساء المصالح وأعضاء الفرع الممثل للمنظمة الوطنية للتضامن الطلابي